

2005/7/16

1559

18

1000

- 
- .1
- 
- .2
- .3
- .4
- 
- .5
- : .6
- .7
- .8
- 
- 6 .9
- .10
- .11
- .12
- .13
- .14
- .15
- : .16
- : .17
- .18
- .19
- .20
- .21
- .22
- .23
- .24
- 
- .25
- .26
- 1000 .27
- .28
- .29
- .30
- .31

	21	3	.32
			.33
	%0.1		.34
	1000		.35
			.36
			.37
			_____
			.38
		:	.39
			.40
			.41
			.42
			_____
			.43
		:	_____
	:		.44
			.45
		4 :	.46
			.47
			.48
			.49
		:	.50
		:	_____
	...		.51
	...		.52
			.53
			.54
			.55
			.56
			.57
	...-2-		

\*\*\*

2005/7/16

2005/7/16

.1948

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

- 2005/7/16 :

2005/7/16

: - 2005/7/16

: 2005/7/16-15 48

:2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

2005/7/16

1967

2005/7/16

:2005/7/15 48

: - - 2005/7/16  
1948

1559

:

1559

.1559

..

242

194

2005/7/16

:

-

2005/7/16

**2005/7/16**

**18**

**6**

:

-

18

**2005/7/15 48**

:

**2005/7/16**

18

:

**2005/7/16**

:



**2005/7/16**

30

**2005/7/16**

:

:

**2005/7/16**

:

2005/7/16

2005/7/16

250

2005/7/16

2005/7/16

2005 6

300

200

2005/7/16

:  
11

2005/7/16

.2006/2005

2005/ 2004

%92

**2005/7/16**

2005

**2005/7/16**

**2005/7/16**

2005/10/10

**2005/7/16**

2005/7/16

2005/7/16

500

500

1000

300

2005/7/16

-

40

2005/7/16

1949

1949

1949

15

:

2005/7/16

20

100

" "

48

2005/7/16

2005/7/16

21 "

21

-

"

: 48

3

2005/7/15 48

80 60 :

2005/7/16

%0.1

:48

%8.7  
%6

.%0.1

%1.2  
%0.7

%0.3

.%0.6

.%0.5

%1.8

2005  
. %3 %1

%2

%0.5

%1

%0.2

%3.5

2005/7/15 48

1000

1000

2005/7/16

:

1989

5000



2005/7/16

:

2005/7/16

2005/7/16

1350

:

2005

350

:

4 5

%26  
%50

%36

**2005/7/16**

150

**2005/7/16**

**2005/7/16**

51

51

3417

189

1300

%20

**2005/7/16**

:

**2005/7/16**

:

!

1559

:

**2005/7/16**

2005/7/16

4 :

< >

2005/7/16

:

2.25

1.5

2005/7/16

50

2005/7/16

2.2

1967

2,6

2000

«

»

2005/7/16

11

85

2005/7/16

...

:

4 , 300

400

!

2005/7/16

1992

14 ( )

100

2005/7/16

### التصعيد مصلحة فلسطينية !

#### وليد ظاهر

قرأت كغيري الأخبار القادمة من الوطن الحبيب، فأصبت بصدمة من جراء ما قرأت، اشتباكات بين عناصر من قوات الأمن الفلسطيني وعناصر من حركة حماس. ألم تجتمع الفصائل الفلسطينية أكثر من مرة في القاهرة، وتجمع كافة الفصائل الفلسطينية على قرار التهدة، لأنه يصب في المصلحة الفلسطينية العليا لقضيتنا.

فما الذي يعتيه خروج أفراد على هذا الإجماع الوطني، هل هي حسابات فئوية ضيقة أم ماذا نسميها؟ العالم كله ونحن معه نترقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة المحتل، لكي نحتفل بهذا الإنجاز الفلسطيني العظيم، وسبب ذلك يعود لعدم قدرة شارون وجيشه على كسر إرادة وتصميم الشعب الفلسطيني على دحر الاحتلال.

كلنا يعلم ويعرف بأن شارون لم يتخذ هذا القرار اعتباطاً، فشارون قد صرح وفي أكثر من مناسبة، نحن ننسحب من قطاع غزة لنقوي وضعنا في الضفة الغربية، فشارون يريد تحويل انسحابه إلى نقمة على الشعب الفلسطيني، ولكي يثبت للعالم بأن الفلسطينيين ليسوا أهلاً لإدارة شؤونهم بأنفسهم.

أليس من حق الشعب الفلسطيني أن يقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفق ما أقرت القرارات الدولية؟ وأليس من حقنا كشعب أن نقرر مصيرنا بأنفسنا ونحصل على استقلالنا، لنصبح رقماً في إرساء دعائم الاستقرار في المنطقة؟



إن التخوف من المستقبل حق مشروع لنا، فقد علمتنا التجارب أن إسرائيل بقيادتها المتطرفة ليست رغبة في السلام، ودلل على ذلك أسلوب المماثلة اليومية في تنفيذ الاتفاقات الثنائية والمبادرات الدولية، بما في ذلك خطة خارطة الطريق.

وفي ظل هذه الحقيقة، ألا ترون أن إسرائيل هي المستفيدة الوحيدة من التصعيد الأخير، الذي وصل حد القتال والاصطدام بين اخوة الدم والكفاح؟

الكل يتفق على أننا نريد سلطة وطنية قوية، تطبق القانون على الجميع بلا استثناء، والرئيس الفلسطيني محمود عباس ( أبو مازن ) منتخب من شعبه، قد نتفق ونختلف معه، ولنتذكر بأن من لديه مسؤولية شعب ليس كمن بلا مسؤولية، والقرار الفلسطيني كان واضحا بأن الجميع مع التهدئة، فعمليا من واجب الرئيس الفلسطيني القيام بدوره للحفاظ على هذه المسألة، وان تقوم قوات الأمن الفلسطينية بالعمل على الحفاظ على ذلك، وأي مساس بهذه التهدئة، هو خروج عن القرار الفلسطيني.

إما أن نأخذ القانون بأيدينا، ونعتدي على عناصر قوات الأمن الفلسطيني، فهذا ليس سوى استعراض عضلات، وتقسي هذه الظاهرة المنبوذة من شعبنا الفلسطيني، تؤدي إلى سيادة قانون الغاب.

أناشد وأتوجه من خلال هذا الموضوع إلى كل حريص وغيور على قضيته، التدخل العاجل لحل هذا الخلاف.

لنعمل سويا على إيجاد وسائل أخرى للحوار فيما بيننا، إذا كنا نرغب في إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ليس بالأقوال فقط إنما بالأفعال.

شارون وحكومته المتطرفة يريدان أن يكون الانسحاب من القطاع نعمة علينا، فلننظر جيدا كيف نفوت الفرصة عليه، وان نحول هذا الانسحاب إلى نعمة، لخدم بنتائج أهدافنا ومصالحنا الفلسطينية.

وان يتحول التنافس في ما بيننا إلى هدف لإظهار القدرة على الحفاظ على المصلحة الوطنية العليا، وليس لتحقيق مكاسب فئوية.

**الحقائق 2005/7/17**

## محطة أخيرة

### ساطع نور الدين

سيناريو الرعب الذي كان ولا يزال يصاحب خطة الفصل الاسرائيلية في غزة، ويشمل إقدام إسرائيل على تحويل القطاع الى ارض محروقة غارقة بالدماء الفلسطينية، وعلى فتح الجبهة الشمالية مع لبنان وسوريا، كان ينص على احتمال أن يتم الجلاء الاسرائيلي من دون إطلاق رصاصة اسرائيلية واحدة، ومع ذلك تكون النتيجة واحدة: أن تغرق غزة بالدم الفلسطيني.

أمس بدا ان هذا البديل لسيناريو الرعب هو الارجح. الاشتباكات الداخلية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس تتصاعد، وكذلك أرقام القتلى والجرحى، وايضا الاتهامات المتبادلة بالمسؤولية، التي لا تتضمن كما جرت العادة، الإشارة الى وجود عناصر غير منضبطة، بل تركز على خطط متعمدة لتفجير الوضع في قطاع غزة، قبل الجلاء الاسرائيلي وبعده، لأغراض سياسية مشبوهة من قبل الجانبين على حد سواء.

لم تأت هذه الاشتباكات المؤسفة من فراغ طبعاً. فقد انفجرت وسط حالة من الفوضى التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، مردها من جهة السلطة اولا الى ضعف القيادة وتفكك المؤسسات وانقسام البيئة الموالية لها، ومن جهة المعارضة الى ظاهرة انتشار السلاح وسهولة استخدامه من دون حسيب او رقيب، وتضارب الآراء والمصالح في مرحلة ما بعد الجلاء الاسرائيلي القريب.

صحيح أن اسرائيل تسببت بانهيار السلطة وبنقسام الشارع الفلسطيني، لكن المؤكد ان مختلف القوى الفلسطينية مسؤولة عن ذلك التداعي في الوضع الداخلي، لأنها لم تبذل جهدا كافيا لتداركه او على الاقل للحد من آثاره السلبية على المشروع الوطني الفلسطيني الذي يستعد للانتقال الشهر المقبل الى حقبة جديدة بعد استعادة السيادة للمرة الاولى على قطاع غزة.

في السياسة تبدو السلطة هي الاقرب الى المنطق، عندما تبدي حرصا شديدا على تنفيذ خطة الفصل في غزة بهدوء كخطوة عن عمليات فصل لاحقة في الضفة، لكنها في الامن تبدو الابعد عن الطموح الى تشكيل مرجعية تتمتع بقدر معقول من النزاهة والمصداقية والشرعية الوطنية.. بينما تبدو المعارضة، الاسلامية تحديدا، على الطرف النقيض في السياسة والامن على حد سواء.

ولعل الجانبين يخوضان اليوم في صراعات سياسية وأمنية سابقة لأوانها، ليس فقط لأن إسرائيل لم تقل كلمتها الأخيرة في خطة الفصل التي لا تزال بعض تفاصيلها غير جاهزة، بل لأن الخطة نفسها لن تكون هدية إسرائيلية للشعب الفلسطيني ونضاله الطويل من أجل الحرية والاستقلال. ما يجري الآن في غزة، وفي معظم أنحاء الضفة، يعادل الفضيحة التي يمكن أن تجعل بقاء الاحتلال الإسرائيلي مطلباً دولياً وعربياً، وربما فلسطينياً أيضاً.

السفير 2005/7/16

## الشارع يستنفر لمنع الاستفراد بأي طرف

### حلمي موسى

لجمت المروحيات الإسرائيلية التي حامت في سماء مدينة سلفيت في الضفة الغربية ومدن قطاع غزة، الفتنة التي كادت تقود إلى حمام دم بين الفلسطينيين أنفسهم. كما أسهم الإنذار الإسرائيلي باجتياح القطاع بعد حشد قوات عسكرية كبيرة حوله في دفع الفرقاء الفلسطينيين إلى البحث عن سبل التوافق الداخلي. وبدا واضحاً أمس أن التهدة كما وردت في إعلان القاهرة قد اندثرت، وأن الوضع يتجه الآن إما إلى انفلات الأمور أو إلى بلورة اتفاق أو تفاهم جديد.

فالجيش الإسرائيلي حشد حول قطاع غزة قوات كبيرة تمهد لاقتحام منطقتين مأهولتين بكثافة في كل من بيت حانون وحي الشجاعية بدعوى منع إطلاق الصواريخ منها على سديروت. وقد جاء هذا الحشد بعدما ألغى جيش الاحتلال ما أسماها سياسة ضبط النفس وعاد بكثافة إلى أسلوب الاغتيالات.

وحسب ما تسرب من نتائج المداولات الأمنية التي أجراها رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون ووزير دفاعه شأؤول موفاز، فإن الجيش الإسرائيلي حصل على إذن بتوسيع نطاق عملياته في القطاع. وتقضي التعليمات الجديدة باستهداف كل النشاط بصرف النظر عن انتماءاتهم التنظيمية.

وأشار التلفزيون الإسرائيلي أمس إلى أن موفاز وجه إنذاراً إلى قادة السلطة الفلسطينية يفيد بأن كل تراخ منهم في قمع نشاط المقاومة سيدفع الجيش الإسرائيلي للدخول إلى غزة. وبحسب المعلقين الإسرائيليين، فإن المشاورات الإسرائيلية الأمنية الأخيرة قادت إلى تغيير في وجهة التعاطي الإسرائيلي مع قضية التهدة؛ فإذا كانت إسرائيل حتى يوم أمس وفق قولهم معنية بالتهدة من أجل تمرير خطة الفصل بهدوء، فإنها اليوم معنية بتنفيذ عملية عسكرية قاسية ضد الفلسطينيين قبل تنفيذ الخطة وتوفير مناخ هادئ لتحقيقها. وبحسب منطق شارون وموفاز، فإن الهجوم الواسع الآن أفضل من المواجهة أثناء تنفيذ الفصل.

ويرى أنصار هذا الرأي أن عملية عسكرية واسعة الآن ستضعف معارضة المستوطنين لتنفيذ الخطة كما أنها ستقود إلى جريان الأمور بشكل مختلف عن التوقعات السابقة. وربما لهذا السبب أعلن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حلوتس أن حركة حماس أخرجت نفسها عن قواعد لعبة التهدة.

وقد جرى التصعيد الإسرائيلي في ظل احتدام الصراع بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية من جراء مشاركة الأولى في إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية. وبدأ اختبار القوة الجديد بين حماس والسلطة في ظل انهيار التهدة. فقد قامت قوة من الأمن الفلسطيني باعتراض مجموعة من حماس قامت بإطلاق صواريخ على المستوطنات الإسرائيلية وإطلاق النار عليها. وقد سبق ذلك توزيع وزير الداخلية اللواء نصر يوسف مذكرة تأمر قوات الأمن الفلسطينية باعتراض كل من يحاول إطلاق النار على المستوطنات. وقد أعلن يوسف بنفسه أنه أصدر أوامره لقواته للتعامل بحزم مع مطلق الصواريخ ومنعهم عن ذلك ولو بالقوة المسلحة.

وعلمت السفير أن مذكرة وزير الداخلية كانت قد صدرت إثر تعليمات وصلتته من الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أعقاب عمليتين نفذتهما في قطاع غزة خلايا تابعة لكل من الجهاد الإسلامي والجهبة الديمقراطية. وقد اتخذ أبو مازن قراراً يقضي بمنع أي جهة من تنفيذ عمليات ضد المستوطنات وملاحقة واعتقال كل من يخالف ذلك. وحتى ذلك الحين، كانت حركة حماس تلتزم بالتهدة وتحذر من أن صبرها على الاعتداءات الإسرائيلية يوشك على النفاذ.

غير أن الصدام مع نشطاء حماس خلق وضعاً لم يكن في حسان أصحاب القرار عند اتخاذها. فقد دخلت على الخط قوة قادرة على حشد الشارع وهي غير مستعدة للقبول بالاستفراد بحركة الجهاد، لا من

الإسرائيليين ولا من السلطة نفسها، لأنها تدرك أنها التالية على الدور. ونشأ على الأرض صدام أولي أوقع الكثير من الإصابات في صفوف أفراد السلطة وحماس وغيرهم من المدنيين. وفي نظر الكثيرين، فإن ذلك شكل اختباراً حاسماً للقوة بين الطرفين بعد اختبارات القوة في الانتخابات.

غير أن سيل الدماء الفلسطينية بأيد فلسطينية في الوقت الذي تحوم فيه المروحيات الإسرائيلية في الأجواء لتصيد المناضلين، لجم الفتنة. وفي اجتماع لجنة المتابعة الذي عقد في غزة أمس، تبادلت حماس وفتح الاتهامات الشديدة ولكن بدا بوضوح أن الطرفين لا يريدان المواجهة ويرغبان في النزول عن شجرة الصراع الدموي. وقد سبق اجتماع لجنة المتابعة قيام أطراف فلسطينية عديدة، بينها حركة الجهاد والجبهتان الشعبية والديموقراطية، بالتوسط بين الطرفين لمنع التصعيد.

وكان بين أول اقتراحات منع التصعيد دعوة حماس إلى عدم الخروج من صلاة الجمعة بتظاهرات ضد السلطة وقيام السلطة بتخفيف انتشارها العسكري. وقاد هذا الوضع إلى اتفاق جميع الأطراف في لجنة المتابعة على صيغة بيان يوضح التزام الجميع بإعلان القاهرة حول التهدئة. غير أن صيغة البيان المتفق عليه تضمنت كذلك تشديداً على أن التهدئة تبادلية وليست من طرف واحد، وعلى حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه. وكان من المقرر نشر هذا البيان غير أن المروحيات الإسرائيلية سبقت الجميع بالغارات التي نفذتها في كل من سلفيت وغزة وأدت إلى استشهاد ما لا يقل عن ستة من نشطاء حماس. وحينها فقط تقرر تأخير نشر البيان إلى موعد آخر.

ومن المقرر أن يعقد الرئيس محمود عباس اجتماعات اليوم مع لجنة المتابعة ومع قيادات من حركة حماس بهدف ترتيب العلاقة الداخلية الفلسطينية من جديد. ولكن ليس من المستبعد أن يقود التصعيد الإسرائيلي المتواصل إلى تأجيل هذا الاجتماع وربما إلغائه.

وكان أبو مازن قد وصل إلى غزة في إطار ترتيب آخر لا دخل له بالتصعيد وبانهيار التهدئة. إذ كان من المقرر أن يناقش الرئيس الفلسطيني مع لجنة المتابعة قضايا تتعلق بقانون الانتخابات وموعد إجرائها وطبيعة المشاركة في إدارة الوضع في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي منه.

السفير 2005/7/16

## الحوار والوحدة بديلاً للمواجهة والإقتال الداخلي

### علي ابو هلال

اندلاع المواجهات المسلحة بين كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس وقوات الأمن الفلسطينية، ابتداءً من يوم 14 / 7 / 2005 في مدينة غزة وخاصة في حي الزيتون، والذي أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف الطرفين، وعدد آخر من المواطنين والأطفال، بالإضافة إلى تدمير وإحراق عدد من المدرعات والعربات والسيارات التابعة لقوات الأمن والشرطة الفلسطينية، ينذر بنتائج خطيرة على مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية بشكل عام، كما أنه يهدد الوحدة الوطنية، وقد يقود إلى اندلاع حرب أهلية مدمرة، لا يعلم أحد النتائج الخطيرة التي ستنتج عنها، إذا لم يتم تطويقها ووقفها على الفور حقناً للدماء الفلسطينية، وحفاظاً على حياة وأرواح أبناء الشعب الفلسطيني الواحد، بغض النظر عن انتماءاته الفكرية والسياسية والعقائدية والحزبية، سواء كانوا في صفوف السلطة الوطنية وأجهزتها الأمنية، أو في صفوف المعارضة و المقاومة الوطنية والإسلامية.

ومما يدعو للقلق أن هذه المواجهات التي اندلعت بعد قيام كتائب القسام، الجناح العسكري ل حماس باطلاق صواريخ القسام على المستوطنات الإسرائيلية شمال قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل اسرائيلية وإصابة آخر بجروح طفيفة، وفي أعقاب محاولة قوات الأمن الفلسطينية منع إحدى المجموعات العسكرية التابعة لحركة حماس، من إطلاق صاروخ باتجاه المستوطنات الإسرائيلية شمال قطاع غزة، رداً على العدوان الإسرائيلي المتواصل ضد المناطق الفلسطينية المحتلة، قد رافقه تصعيد وتصريحات إعلامية بين حركة حماس ووزارة الداخلية والأمن الفلسطينية وتهديدات متبادلة من الجانبين.

ومما يدعو للحزن أيضاً أن اندلاع هذا الإقتال الداخلي، يجري في الوقت الذي يتوسع فيه العدوان الإسرائيلي، حيث إستشهد في اليوم التالي لإندلاعه أربعة مواطنين في غزة، وثلاثة في الضفة الغربية، من جراء قيام المروحيات الإسرائيلية، بإطلاق الصواريخ باتجاه السيارات التي كان يستقلها هؤلاء الشهداء.

ومع تأكيدنا على حق الشعب الفلسطيني بكافة قواه الوطنية والإسلامية في الدفاع عن نفسه، وحقه المشروع في مقاومة الإحتلال، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومع تأكيدنا على حق القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية في الإختلاف في الرأي والرؤى السياسية، التي تنطلق من مصلحة الشعب

الفلسطيني، وقضيته الوطنية المقدسة وحقوقه المشروعه، الأمر الذي يقتضي من جميع أبناء الشعب الفلسطيني في السلطة والمعارضة المحافظة على الوحدة الوطنية، والإتفاق على إستراتيجية موحدة تحدد عناصر البرنامج الوطني وأشكال الكفاح الوطني ضد الإحتلال، في كل مرحلة من مراحل الكفاح الذي يخوضه شعبنا، بدون المساس بالثوابت الوطنية وبدون تعريض الوحدة الوطنية للخطر، وبدون تهديد سلامة الشعب وحياة أبنائه.

فالإختلاف السياسي والفكري والعقائدي بين أبناء الشعب الواحد بفصائله وأحزابه وقواه الوطنية والإسلامية، لا يجوز حله بالطرق المسلحة والعنيفة، ومن خلال الإقتتال الداخلي والحروب الأهلية، ولا من خلال تبادل التصعيد الإعلامي وإطلاق التهديدات والإتهامات، أو اللجوء إلى أعمال الملاحقة والإعتقال والتعسف في أستعمال السلطة.

إن حل هذه التعارضات والتباينات الطبيعية في صفوف الشعب الفلسطيني بقواه وسلطة الوطنية، ينبغي حلها بوسائل الحوار الديمقراطي الداخلي، وبلغة التفاهم والتوافق والإتفاق، وليس بإسلوب الإحتراب والمواجهة المسلحة التي ستعصف بالوحدة الوطنية، المعمدة بدماء الشهداء، وبتضحيات شعبنا الفلسطيني الصامد في مواجهة عدوان الإحتلال.

فلتعلو لغة الحوار الديمقراطي، ولترتفع أصوات الوحدة في مواجهة الفتنة والإقتتال الداخلي، لنفوت الفرصة على الإحتلال الذي يستهدف جر الساحة الفلسطينية برمته إلى أتون الحرب الأهلية المدمرة، في الوقت الذي يواصل توسيع عدوانه على شعبنا.

إن المسؤولية الوطنية تقتضي على الفور وقف الإقتتال والمواجهة المسلحة وحقن الدماء الفلسطينية، وتضميض الجراح، والجلوس على مائدة الحوار الوطني، من أجل معالجة خلافاتنا وتعارضاتنا واخطاء وتجاوزات البعض منا، ومحاسبة المتسبب في اندلاع هذه المواجهات على قاعدة الوحدة وبما ينسجم مع المصلحة الوطنية، وحق شعبنا المشروع في الدفاع عن نفسه.

وفي هذا الإطار نعتقد أن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة من سائر القوى والفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة، باتت مهمة عاجلة ولا تحتل التأجيل، ولا ينبغي أن ينظر لها باعتبارها قيادة بديلة أو موازية لأي قيادة أخرى، بل أنها حاجة ماسة وضرورية من أجل تنسيق وتوحيد الجهود والتوجهات لكافة الفصائل والقوى، في مجالات العمل السياسي والوطني والكفاحي، ومن أجل تحقيق الإصلاح الداخلي ومحاربة الفساد وتنظيم وتطوير العلاقات الداخلية وإرسائها على أسس ديمقراطية.

ويمكن أن توفر القيادة الوطنية الموحدة الفرصة التي يتطلع لها الجميع لإنشاء إداة قيادية كفاحية موحدة ومؤهلة، تضم الجميع على قاعدة الشراكة والمسؤولية، بعيداً عن نزعات الهيمنة والإقصاء والإلغاء وعلى أسس ديمقراطية حقة.

ويمكن أن تسهم هذه الإداة القيادية الهامة في تطويق إي خلافات أو نزاعات قد تنشأ بسبب إختلاف الرؤى والتوجهات على كافة الصعد بين أطراف هذه القيادة.

ومن موقع المسؤولية الوطنية فإن على جميع القوى والفصائل ومؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية أن تتحرك على الفور لوقف الإقتتال الداخلي والمواجهات المسلحة، وترتيب البيت الفلسطيني الداخلي بما يجعله قادراً على مواجهة التحديات الكبرى المقبلة على شعبنا وقضيته الوطنية، وفي مقدمتها مواجهة العدوان الإسرائيلي المتصاعد.

**الحقائق 2005/7/16**

..

40

1999

,1996

,1996

1996

1996

?

:

!?

1967

,1994  
1994

200

1995

,1995  
:

: 1998

,1996

1995

1996

.!?

:

/

1994

1996

: 1996

?

?

.!?

?

1996

.!?

?



!?

?

?

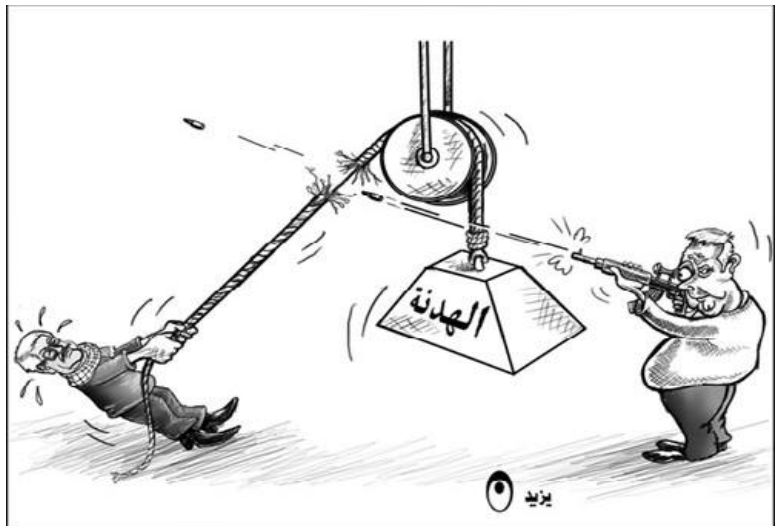
..?

!?

1996

?

2005/7/16



2005/7/16